

The Impact of Libyan Banks' Level of Awareness of Environmental Accounting Standards According to GRI on Financial Disclosure Practices: A Field Study

Khalid Mohammed Asbaga*

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.

*Email: khalid.asbaga@uob.edu.ly

أثر مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية وفق GRI على ممارسات الإفصاح المالي: دراسة ميدانية

خالد محمد خالد عمر أسباغة*

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

Received: 25-06-2026	Accepted: 02-09-2026	Published: 14-09-2026
		
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

Abstract

This study aimed to examine the effect of the level of awareness among Libyan commercial banks of environmental accounting concepts and the Global Reporting Initiative (GRI) standards on financial disclosure practices, as well as to identify the main obstacles limiting the implementation of environmental accounting and environmental disclosure in the Libyan banking sector. The study adopted a descriptive-analytical approach and conducted a field survey using a questionnaire administered to a purposive sample of 150 employees working in Libyan commercial banks whose responsibilities are related to accounting and financial disclosure. The study employed several statistical methods, including arithmetic means, standard deviations, the one-sample t-test, one-way analysis of variance (ANOVA), and multiple linear regression. The reliability coefficient of the questionnaire, measured using Cronbach's Alpha, was 0.957, indicating a very high level of internal consistency.

The findings revealed several significant obstacles to the implementation of environmental accounting and disclosure, most notably the lack of advanced accounting information systems capable of supporting environmental disclosure, the high costs associated with applying the standards, weak coordination among relevant departments, and insufficient environmental data and information. Other obstacles included the absence of practical reporting models and implementation guidelines for GRI standards, the lack of clear regulatory and legislative requirements, and inadequate training and qualification programs. The multiple linear

regression results showed a positive and statistically significant effect of banks' knowledge of environmental accounting concepts and objectives, as well as senior management's concern for the environmental impacts of banking activities, on financial disclosure practices. The coefficient of determination (R^2) reached 0.730, indicating that the two independent variables explained approximately 73% of the variance in financial disclosure practices. The results also showed that senior management's concern for environmental impacts was the relatively strongest influencing variable in the model. Accordingly, the study concluded that the level of Libyan banks' awareness of environmental accounting standards in accordance with GRI has a statistically significant effect on financial disclosure practices.

Keywords: Environmental Accounting; Global Reporting Initiative (GRI); Financial Disclosure; Environmental Disclosure; Sustainability; Libyan Commercial Banks; Senior Management.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مستوى إدراك المصارف التجارية الليبية لمفاهيم المحاسبة البيئية ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) على ممارسات الإفصاح المالي، إلى جانب تحديد أبرز المعوقات التي تحد من تطبيق المحاسبة والإفصاح البيئي في البيئة المصرفية الليبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة ميدانية باستخدام الاستبانة، حيث تم توزيعها على عينة قصدية مكونة من (150) مفردة من العاملين في المصارف التجارية الليبية ممن ترتبط طبيعة أعمالهم بالمحاسبة والإفصاح المالي. كما تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، من بينها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لعينة واحدة وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) وتحليل الانحدار الخطي المتعدد. وقد بلغ معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام ألفا كرونباخ (0.957)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى اتساقها الداخلي.

أظهرت النتائج وجود عدد من المعوقات التي تحد من تطبيق المحاسبة والإفصاح البيئي، كان أبرزها عدم توفر أنظمة معلومات محاسبية متطورة تدعم الإفصاح البيئي، وارتفاع تكاليف تطبيق المعايير، وضعف التنسيق بين الإدارات المعنية، ونقص البيانات والمعلومات البيئية، إضافة إلى عدم توفر نماذج أو أدلة تطبيقية لمعايير GRI وغياب متطلبات رقابية وتشريعية واضحة وضعف برامج التدريب والتأهيل. كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود أثر موجب وذي دلالة إحصائية لكل من معرفة المصارف بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها واهتمام الإدارة العليا بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف على ممارسات الإفصاح المالي. وبلغ معامل التحديد (R^2) نحو (0.730)، بما يعني أن المتغيرين المستقلين يفسران حوالي 73% من التباين في ممارسات الإفصاح المالي. كما تبين أن اهتمام الإدارة العليا يمثل المتغير الأكثر تأثيراً نسبياً في النموذج. وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية وفق GRI على ممارسات الإفصاح المالي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة البيئية؛ معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)؛ الإفصاح المالي؛ الإفصاح البيئي؛ الاستدامة؛ المصارف التجارية الليبية؛ الإدارة العليا.

1. مقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالقضايا البيئية نتيجة تصاعد مخاطر التغير المناخي والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، مما دفع الحكومات والمؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات الاستدامة البيئية (عاشور، 2020).

وفي هذا السياق، برزت المحاسبة البيئية كأحد الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي، من خلال دمج البعد البيئي في النظام المحاسبي وقياس والإفصاح عن التكاليف والمسؤوليات البيئية، بما يساهم في تحسين جودة الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية والموثوقية (العلي، 2017). كما ظهرت مبادرة التقارير العالمية (GRI) كإطار دولي لتنظيم الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي وإعداد تقارير الاستدامة، بما يعزز الشفافية وقابلية المقارنة بين المؤسسات. (Hahn & Kühnen, 2013)

وتكتسب هذه المعايير أهمية خاصة في القطاع المصرفي، نظرًا لدور المصارف في توجيه الاستثمارات وإدارة المخاطر، فضلاً عن تزايد اهتمام المستثمرين والعملاء بالجوانب البيئية والاجتماعية غير المالية (العيساوي، 2019). وقد أظهرت الدراسات أن إدراك المصارف لمفاهيم المحاسبة البيئية ومعايير GRI يساهم في تحسين الشفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، إضافة إلى دعم إدارة المخاطر البيئية واتخاذ القرارات المناسبة (Elkington, 2018; Gray, Owen & Adams, 2014).

ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية وفق GRI على ممارسات الإفصاح المالي، في ظل محدودية الوعي بهذه المعايير في البيئة المصرفية الليبية، بما يساهم في ربط الجانب النظري للمحاسبة البيئية بالواقع العملي للإفصاح المالي في القطاع المصرفي.

2. مشكلة البحث

في ظل التحولات العالمية المتسارعة نحو تحقيق الاستدامة، أصبح إدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن التقارير المالية ضرورة ملحة لتعزيز مصداقية البيانات المالية، ولم يعد مجرد ترف فكري. وقد أشارت العديد من الدراسات الحديثة إلى أن الشفافية في الإفصاح البيئي تساهم في تخفيف المخاطر المحتملة وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، كما تساعد المؤسسات على تحقيق نتائج أفضل على المدى الطويل من خلال الاستجابة لتوقعات المجتمع المتزايدة تجاه المسؤولية البيئية (Gray, Owen & Adams, 2014). ومن هذا المنطلق، أصدرت مبادرة التقارير العالمية (GRI) إطاراً معيارياً للإفصاح عن الجوانب غير المالية، يهدف إلى تمكين المؤسسات من إعداد تقارير أكثر شمولية وموضوعية. (Hahn & Kühnen, 2013)

وفي سياق الدول النامية عموماً، ومنها ليبيا على وجه الخصوص، لا يزال مستوى الوعي بمتطلبات المحاسبة البيئية ومعايير GRI في مراحله الأولية، حيث تركز المؤسسات المالية بدرجة كبيرة على التقارير المالية التقليدية، في حين لا تحظى الجوانب البيئية والاجتماعية بالاهتمام الكافي في التقارير الرسمية. ويعكس ذلك وجود فجوة واضحة بين الممارسات الحالية والمتطلبات المعاصرة للمساءلة البيئية، إضافة إلى غياب الأطر القانونية الملزمة، وضعف الهياكل التنظيمية، وندرة الكوادر المؤهلة في مجال المحاسبة المتخصصة، وهو ما يشكل تحديات كبيرة أمام تطوير ممارسات الإفصاح المالي (العيساوي، 2019؛ عاشور، 2020).

وعليه، تتمثل المشكلة الرئيسة التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها في أثر مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية وفق GRI على ممارسات الإفصاح المالي، في ظل محدودية الإدراك بهذه المعايير وضعف انعكاسها العملي مقارنة بالتوجهات الدولية.

النتائج الفرعية:

1. ما مستوى إدراك إدارات المصارف الليبية لمفهوم المحاسبة البيئية وأهميتها؟
2. ما مدى إدراك المصارف الليبية لمعايير GRI ودورها في تحسين جودة الإفصاح المالي؟
3. ما أبرز المعوقات التي تحد من رفع مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير GRI؟
4. هل يؤثر مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية على ممارسات الإفصاح المالي؟

3. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة المستقلة في ممارسات الإفصاح المالي في المصارف التجارية الليبية.

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمعرفة المصارف الليبية بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها في ممارسات الإفصاح المالي.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاهتمام الإدارة العليا في المصارف بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف في ممارسات الإفصاح المالي.
3. توجد معوقات ذات دلالة إحصائية تحد من تطبيق المحاسبة والإفصاح البيئي في المصارف التجارية الليبية.

4. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً حديثاً ومتنامياً في الفكر المحاسبي المعاصر، يتمثل في تحليل مستوى إدراك المصارف الليبية لمفاهيم المحاسبة البيئية ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، ودور هذا الإدراك في تطوير ممارسات الإفصاح المالي. ويأتي ذلك في ظل محدودية الوعي والتطبيق المؤسسي لهذه المعايير في البيئة المصرفية الليبية، رغم تزايد الاهتمام الدولي بقضايا الاستدامة والإفصاح البيئي.

وتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

أهمية علمية:

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية العربية المرتبطة بالمحاسبة البيئية والإفصاح المستدام، من خلال التركيز على البعد الإدراكي لمعايير GRI داخل المؤسسات المصرفية، وبيان علاقته بممارسات الإفصاح المالي. كما تفتح أفقاً بحثية جديدة لدراسة دور الوعي المؤسسي والإدراك الإداري في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية في البيئات النامية.

أهمية عملية:

تساعد نتائج هذه الدراسة في رفع مستوى إدراك إدارات المصارف الليبية بأهمية المحاسبة البيئية ومعايير GRI، وإبراز انعكاس هذا الإدراك على ممارسات الإفصاح المالي، بما يدعم توجه المصارف نحو بناء بيئة مؤسسية أكثر وعياً واستعداداً للتبني المستقبلي للمعايير الدولية، ويعزز ثقة المستثمرين والمودعين، ويحسن القدرة التنافسية في بيئة أعمال تتجه نحو الشفافية والمسؤولية البيئية.

أهمية بيئية:

تكتسب الدراسة أهمية خاصة في السياق الليبي، لكونها تسلط الضوء على الدور المتوقع للمصارف في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، من خلال تعزيز الوعي المؤسسي بالاعتبارات البيئية وانعكاسها على أنشطة التمويل والاستثمار، بما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو الإفصاح البيئي المسؤول.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية وفق GRI على ممارسات الإفصاح المالي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. قياس مستوى إدراك إدارات المصارف الليبية لمفهوم المحاسبة البيئية وأهميتها.
2. تحليل مدى إدراك المصارف الليبية لمعايير GRI ودورها في تحسين جودة الإفصاح المالي.

3. التعرف على أبرز المعوقات التي تحدّ من رفع مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية.
4. اختبار أثر مستوى إدراك المصارف الليبية لمفاهيم المحاسبة البيئية ومعايير GRI على ممارسات الإفصاح المالي.
5. تقديم مقترحات وتوصيات تسهم في رفع مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير GRI وتعزيز ممارسات الإفصاح المالي المستدام.

6. حدود الدراسة

تمثلت حدود هذه الدراسة بما يلي:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية الليبية في المنطقة الشرقية.

الحدود الزمانية: تم تنفيذ الدراسة خلال العام 2025م بالاعتماد على البيانات والممارسات السائدة في تلك الفترة.

الحدود البشرية: شملت الدراسة مديري الإدارات ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالمصارف التجارية الليبية لارتباطهم بموضوع الإفصاح المالي ومستوى ادراكهم لمعايير GRI.

الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة أثر مستوى إدراك المحاسبة البيئية وفق معايير GRI على ممارسات الإفصاح المالي دون التطرق إلى الجوانب التشغيلية أو القانونية الأخرى للمصارف.

7. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع الإفصاح عن الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وعلاقته بجودة التقارير المالية والأداء المصرفي، حيث توصلت دراسة الجرف (2017) إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن البعدين الاجتماعي والاقتصادي وجودة التقارير المالية في المصارف السعودية، بينما لم تجد علاقة معنوية بين البعد البيئي وجودة التقارير المالية. وفي البيئة الليبية، توصلت دراسة الواعر (2020) إلى وجود علاقة ارتباطية طردية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، وهو ما يدعم أهمية الإفصاح غير المالي في تحسين جودة التقارير المالية.

وفي الاتجاه نفسه، أكدت دراسة (Jaff et al. (2021 وجود أثر إيجابي للإفصاح عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية. كما أظهرت دراسة على وآخرون (2024) أن المصارف التجارية الليبية تتبنى وتطبق ممارسات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يشير إلى وجود توجه نحو دمج مفاهيم الاستدامة في البيئة المصرفية الليبية.

ومن جانب آخر، ركزت مجموعة من الدراسات على الإفصاح وفق معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) ومستوى تطبيقها في القطاع المصرفي. فقد توصلت دراسة (Arampou et al. (2019 ، من خلال تقييم تقارير الاستدامة لعدد من البنوك الأوروبية وفق مؤشرات GRI ، إلى انخفاض مستوى مساهمة البنوك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع وجود تفاوت بين البنوك في مستوى الإفصاح. كما هدفت دراسة (Aras et al. (2018 إلى تقييم ممارسات الاستدامة متعددة الأبعاد في البنوك التركية، بالاعتماد على الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وأظهرت دراسة (Kumar et al. (2018 أن البنوك الهندية تفصح عن قدر كبير من المعلومات البيئية والاجتماعية وفق معايير GRI ، مع استمرار وجود بعض الجوانب التي لا تحظى بالاهتمام الكافي، خاصة ما يتعلق بأصحاب المصلحة.

وفي السياق ذاته، أشارت دراسة (Nobanee & Ellili (2016 إلى انخفاض المستوى العام للإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإماراتية، مع اختلاف مستوى الإفصاح بين البنوك التقليدية والإسلامية، كما

تبين وجود أثر إيجابي للإفصاح عن الاستدامة على الأداء المصرفي للبنوك التقليدية. وأكدت دراسة (Sobhani et al. (2012 وجود تزايد في إفصاح البنوك الإسلامية في بنغلاديش عن معلومات الاستدامة مقارنة بالبنوك التقليدية. كذلك توصلت دراسة (Carnevale & Mazzuca (2014 إلى أن المستثمرين يقدرون المعلومات الإضافية التي توفرها تقارير الاستدامة، وأن الإفصاح عنها يمكن أن ينعكس إيجاباً على أسعار الأسهم.

كما اهتمت بعض الدراسات بتطوير نماذج الإفصاح والاستدامة، حيث سعت دراسة مطر والدعاس (2015) إلى تطوير تقرير الاستدامة الصادر عن البنك العربي بما يتوافق مع متطلبات ومؤشرات مبادرة التقارير العالمية (GRI)، بهدف معالجة أوجه القصور وتحسين عرض وتصنيف المعلومات. بينما بحثت دراسة عوض (2019) مدى التزام القطاع المصرفي الفلسطيني بالمسؤولية الاجتماعية، وتوصلت إلى أن مساهمات البنوك كانت تتركز بدرجة كبيرة في التبرعات، مع الحاجة إلى استراتيجيات ومعايير أكثر وضوحاً لتوجيه هذه المساهمات نحو التنمية المستدامة. كما توصلت دراسة (Hermawan & Gunardi (2019 إلى أن بعض العوامل، مثل الربحية والملكية العامة وتركيب مجلس الإدارة، تؤثر إيجابياً في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في حين كان للرافعة المالية ولجنة التدقيق تأثير سلبي.

وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه دراسة (Jennifer et al. (2015، التي وجدت علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وجودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، حيث تميل الشركات ذات جودة التقارير والأرباح الأعلى إلى زيادة الإفصاح عن ممارسات الاستدامة.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن معظم الدراسات السابقة تتفق على أهمية الإفصاح عن الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز جودة التقارير المالية وتحسين الأداء والشفافية، إلا أن مستوى تطبيق الإفصاح يختلف باختلاف البيئة المصرفية والتشريعية. كما أظهرت الدراسات وجود تفاوت في الاهتمام بالبعد البيئي وتطبيق معايير GRI تحديداً؛ ففي حين أكدت بعض الدراسات أثر الإفصاح البيئي والاستدامة، لم تجد دراسات أخرى أثراً معنوياً للبعد البيئي. ومن هنا تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على أثر مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية وفق GRI على ممارسات الإفصاح المالي، بما يسهم في معالجة جانب لم يحظَ بالتركيز الكافي في البيئة المصرفية الليبية.

7.1 التعليق على الدراسات السابقة

التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود اهتمام متزايد بالعلاقة بين المحاسبة البيئية والإفصاح المستدام وجودة التقارير المالية، حيث أشارت عدة دراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن أبعاد الاستدامة وجودة التقارير المالية، مع اختلاف قوة التأثير. كما أظهرت بعض الدراسات أن البعد البيئي يحظى باهتمام أقل مقارنة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن الاستدامة وتطبيق معايير GRI بين المؤسسات والبيئات المختلفة.

كذلك، بينت الدراسات أن الإفصاح المستدام لا يرتبط فقط بالشفافية وجودة التقارير المالية، بل يمكن أن يؤثر في ثقة المستثمرين وأسعار الأسهم، كما أن بعض العوامل المؤسسية والحوكومية قد تؤثر في مستوى الإفصاح. وبذلك توفر الدراسات السابقة أساساً نظرياً يدعم موضوع الدراسة الحالية، مع إبراز الحاجة

إلى التركيز على مستوى الوعي والإدراك المؤسسي بالمحاسبة البيئية ومعايير GRI. وتتمثل الفجوة البحثية في قلة الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير GRI وأثره على ممارسات الإفصاح المالي، وندرة الدراسات الميدانية التي ركزت على الوعي المؤسسي والتحديات المرتبطة بتبني هذه المعايير في البيئة المصرفية الليبية، إضافة إلى محدودية الدراسات التي جمعت بين البعد البيئي والمعايير الدولية للإبلاغ في البيئة المصرفية العربية.

وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى **سد جزء من هذه الفجوة** من خلال تحليل أثر مستوى إدراك المصارف الليبية لمفاهيم المحاسبة البيئية ومعايير GRI على ممارسات الإفصاح المالي، بما يضيف قيمة علمية إلى الدراسات السابقة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع الإجراءات المنهجية الآتية:

8. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يهدف هذا المنهج إلى وصف وتحليل مستوى إدراك المصارف الليبية لمفاهيم المحاسبة البيئية ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، والتعرف على مدى انعكاس هذا الإدراك على ممارسات الإفصاح المالي، وكذلك التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه المصارف الليبية في مجال تطبيق المحاسبة والإفصاح البيئي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على الدراسة الميدانية من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة من العاملين في المصارف، ممن ترتبط طبيعة أعمالهم بالمحاسبة والإفصاح المالي، وذلك باعتبارهم من الفئات الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة والأقدر على تقديم المعلومات والآراء المتعلقة بممارسات المحاسبة والإفصاح البيئي.

9. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف التجارية الليبية، وتم الاعتماد على عينة قصدية من العاملين في المصارف ممن ترتبط طبيعة عملهم بالمحاسبة والإفصاح المالي، وقد بلغ حجم العينة الكلي (150) مفردة.

وقد شملت العينة عدداً من الخصائص الديموغرافية والوظيفية، تمثلت في الجنس والعمر والمؤهل العلمي والتخصص والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة في العمل المصرفي، وذلك بهدف التعرف على طبيعة أفراد العينة ومدى تنوعهم.

وقد أظهرت البيانات أن عدد الذكور بلغ 102 مفردة بنسبة 68.0%، في حين بلغ عدد الإناث 48 مفردة بنسبة 32.0%.

أما بالنسبة للعمر، فقد بلغ عدد أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 64 مفردة بنسبة 42.7%، في حين بلغ عدد الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة 70 مفردة بنسبة 46.7%، بينما بلغ عدد الذين تبلغ أعمارهم 50 سنة فأكثر 16 مفردة بنسبة 10.7%.

وبالنسبة للمؤهل العلمي، فقد بلغ عدد الحاصلين على درجة البكالوريوس 72 مفردة بنسبة 48.0%، في حين بلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير 61 مفردة بنسبة 40.7%، بينما بلغ عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه 17 مفردة بنسبة 11.3%.

أما بالنسبة للتخصص العلمي، فقد بلغ عدد المتخصصين في المحاسبة 69 مفردة بنسبة 46.0%، والمتخصصين في التمويل 53 مفردة بنسبة 35.3%، والمتخصصين في إدارة الأعمال 28 مفردة بنسبة 18.7%.

وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي، فقد بلغ عدد المحاسبين 126 مفردة بنسبة 84.0%، بينما بلغ عدد رؤساء الأقسام 24 مفردة بنسبة 16.0%.

أما بالنسبة لسنوات الخبرة في العمل المصرفي، فقد بلغ عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات 58 مفردة بنسبة 38.7%، والذين تتراوح خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات 32 مفردة بنسبة 21.3%، والذين تتراوح خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة 53 مفردة بنسبة 35.3%، في حين بلغ عدد الذين تبلغ خبرتهم 15 سنة فأكثر 7 مفردات بنسبة 4.7%.

جدول (1): الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	102	68.0%
الجنس	أنثى	48	32.0%
العمر	أقل من 30 سنة	64	42.7%
العمر	من 30 إلى أقل من 40 سنة	70	46.7%
العمر	50 سنة فأكثر	16	10.7%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	72	48.0%
المؤهل العلمي	ماجستير	61	40.7%
المؤهل العلمي	دكتوراه	17	11.3%
التخصص	محاسبة	69	46.0%
التخصص	التمويل	53	35.3%
التخصص	إدارة أعمال	28	18.7%
المسمى الوظيفي	محاسب	126	84.0%
المسمى الوظيفي	رئيس قسم	24	16.0%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	58	38.7%
سنوات الخبرة	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	32	21.3%
سنوات الخبرة	من 10 إلى أقل من 15 سنة	53	35.3%
سنوات الخبرة	15 سنة فأكثر	7	4.7%

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، وقد تم إعداد فقراتها في ضوء أهداف الدراسة ومحاورها، وبلاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع المحاسبة البيئية والإفصاح المالي ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI). وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة، بما يسمح بالتعرف على اتجاهات أفراد العينة نحو موضوع الدراسة والمعوقات التي تواجه تطبيق المحاسبة والإفصاح البيئي في المصارف الليبية.

10. الأساليب الإحصائية المستخدمة

للتعرف على طبيعة البيانات وخصائص أفراد عينة الدراسة والتحقق من مدى ملائمة البيانات لأهداف الدراسة وتساؤلاتها، تم إجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج SPSS، وشملت المعالجة الإحصائية عرض الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة، بالإضافة إلى حساب بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية واختبارات الفروق والدلالة الإحصائية وفقاً لطبيعة متغيرات الدراسة.

وقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة، كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات استجابات أفراد العينة وترتيب العبارات وفقاً لمتوسطاتها الحسابية.

كما تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة، حيث بلغ معامل الثبات 0.957 لعدد 34 فقرة، وهي قيمة تشير إلى مستوى مرتفع جداً من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

كما تم استخدام اختبار t لعينة واحدة (One-Sample t -test) للكشف عن دلالة استجابات أفراد العينة والتحقق من مدى دلالة متوسطاتها، بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة للمجموعات محل الدراسة. وقد تم اعتماد مستوى دلالة إحصائية قدره $(\alpha \leq 0.05)$ للحكم على معنوية النتائج.

نتائج التحليل الإحصائي

أولاً: أهم نتائج التحليل الوصفي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق المحاسبة والإفصاح البيئي في المصارف الليبية تتمثل في عدم توفر أنظمة معلومات محاسبية متطورة تدعم عمليات الإفصاح البيئي، وارتفاع التكاليف المرتبطة بتطبيق المعايير مقارنة بالموارد المتاحة، وضعف التنسيق بين الإدارات المعنية بالإفصاح المالي والإفصاح البيئي، بالإضافة إلى نقص البيانات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالجوانب البيئية داخل المصارف.

وقد جاءت عبارة "عدم توفر أنظمة معلومات محاسبية متطورة تدعم عمليات الإفصاح البيئي" في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.99 والانحراف المعياري 0.934، وبلغت نسبة الموافقة أو الموافقة بشدة 85.3%.

وجاءت عبارة "ارتفاع التكاليف المرتبطة بتطبيق المعايير مقارنة بالموارد المتاحة" في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ 3.99 وانحراف معياري بلغ 0.839، وبنسبة موافقة أو موافقة بشدة بلغت 85.3%. كما جاء ضعف التنسيق بين الإدارات المعنية بالإفصاح المالي والإفصاح البيئي في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ 3.93 وانحراف معياري بلغ 0.844، وبنسبة موافقة بلغت 84.0%.

وجاء نقص البيانات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالجوانب البيئية داخل المصارف بمتوسط حسابي بلغ 3.93 وانحراف معياري بلغ 0.849، وبنسبة موافقة بلغت 84.0%.

كما أظهرت النتائج عدم توفر نماذج تقارير أو أدلة تطبيقية عملية لمعايير GRI داخل المصارف، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.93 والانحراف المعياري 0.849، وبلغت نسبة الموافقة 82.6%.

وجاء غياب متطلبات رقابية واضحة من مصرف ليبيا المركزي فيما يخص الإفصاح البيئي بمتوسط حسابي 3.88 وانحراف معياري 0.819، وبنسبة موافقة بلغت 82.0%.

كما أظهرت النتائج وجود ضعف في برامج التدريب والتأهيل المتعلقة بالاستدامة والمحاسبة البيئية، بمتوسط حسابي 3.85 وانحراف معياري 0.730، وبنسبة موافقة بلغت 84.0%.

كما أشارت النتائج إلى غياب التشريعات والأنظمة الملزمة لتطبيق معايير GRI محلياً، بمتوسط حسابي 3.84 وانحراف معياري 0.852، وبنسبة موافقة بلغت 81.3%.

وفيما يتعلق بآثر الإفصاح وفق معايير GRI على ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، فقد بلغ المتوسط الحسابي 3.82 والانحراف المعياري 0.949، وبلغت نسبة الموافقة 80.7%.

كما بلغ المتوسط الحسابي لعبارة أنه يتوقع أن يساهم إدراك المحاسبة البيئية ومعايير GRI في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف الليبية 3.75، بانحراف معياري 0.921، وبلغت نسبة الموافقة 79.4%.

جدول (2): أهم نتائج التحليل الإحصائي

الترتيب	العبرة	أوافق + أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	عدم توفر أنظمة معلومات محاسبية متطورة تدعم عمليات الإفصاح البيئي	85.3%	3.99	0.934
2	ارتفاع التكاليف المرتبطة بتطبيق المعايير مقارنة بالموارد المتاحة	85.3%	3.99	0.839
3	ضعف التنسيق بين الإدارات المعنية بالإفصاح المالي والإفصاح البيئي	84.0%	3.93	0.844
4	نقص البيانات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالجوانب البيئية داخل المصارف	84.0%	3.93	0.849
5	عدم توفر نماذج تقارير أو أدلة تطبيقية عملية لمعايير GRI داخل المصارف	82.6%	3.93	0.849
6	غياب متطلبات رقابية واضحة من مصرف ليبيا المركزي فيما يخص الإفصاح البيئي	82.0%	3.88	0.819
7	ضعف برامج التدريب والتأهيل المتعلقة بالاستدامة والمحاسبة البيئية	84.0%	3.85	0.730
8	غياب التشريعات والأنظمة الملزمة لتطبيق معايير GRI محلياً	81.3%	3.84	0.852
9	يزيد الإفصاح وفقاً لمعايير GRI من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة	80.7%	3.82	0.949
10	يُتوقع أن يسهم إدراك المحاسبة البيئية ومعايير GRI في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف الليبية	79.4%	3.75	0.921

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

أظهرت نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ أن قيمة معامل الثبات بلغت 0.957 لعدد 34 فقرة، بما يشير إلى مستوى مرتفع جداً من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وهو ما يدعم إمكانية الاعتماد على الأداة في تحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج.

جدول (3): قيمة معامل ثبات ألفا كرونباخ

البيان	معامل ثبات ألفا كرونباخ
أداة الدراسة	0.957

ثالثاً: اختبار t لعينة واحدة

تم استخدام اختبار **t لعينة واحدة (One-Sample t-test)** للتحقق من مدى دلالة متوسط استجابات أفراد العينة على عبارات الدراسة، وتحديد ما إذا كانت هذه الاستجابات تعكس اتجاهًا ذا دلالة إحصائية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود دلالة إحصائية في العبارات التي تم اختيارها، حيث كانت قيم **Sig. أقل من 0.001**. وتشير هذه النتيجة إلى أن استجابات أفراد العينة تجاه العبارات ليست عشوائية، وإنما

تعكس اتجاهًا واضحًا نحو وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق المحاسبة البيئية والإفصاح المستدام في المصارف الليبية .

جدول (4): نتائج اختبار t لعينة واحدة

العبرة / النتيجة	المتوسط	t	Sig.
ارتفاع التكاليف المرتبطة بتطبيق المعايير مقارنة بالموارد المتاحة	3.900	64.584	<0.001
ضعف برامج التدريب والتأهيل المتعلقة بالاستدامة والمحاسبة البيئية	3.847	64.508	<0.001
عدم توفر أنظمة معلومات محاسبية متطورة تدعم عمليات الإفصاح البيئي	3.993	58.263	<0.001
غياب متطلبات رقابية واضحة من مصرف ليبيا المركزي فيما يخص الإفصاح البيئي	3.880	58.052	<0.001
عدم توفر نماذج تقارير أو أدلة تطبيقية عملية لمعايير GRI داخل المصارف	3.933	56.759	<0.001

وتشير نتائج اختبار t إلى وجود دلالة إحصائية قوية لجميع العبارات المختارة، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية $0.001 < \text{Sig.}$ ، مما يدل على أن استجابات أفراد العينة تعكس اتجاهًا واضحًا نحو وجود معوقات حقيقية تحد من تطبيق المحاسبة البيئية والإفصاح المستدام في المصارف الليبية.

وتبين النتائج أن ارتفاع التكاليف المرتبطة بتطبيق المعايير مقارنة بالموارد المتاحة جاء من أبرز النتائج، بقيمة $t = 64.584$ ومتوسط حسابي بلغ 3.900 ، الأمر الذي يشير إلى أن التكلفة تمثل أحد العوامل المهمة التي قد تحد من قدرة المصارف على تطبيق متطلبات الإفصاح البيئي ومعايير الاستدامة.

كما أظهرت النتائج أهمية ضعف برامج التدريب والتأهيل المتعلقة بالاستدامة والمحاسبة البيئية، إذ بلغت قيمة $t = 64.508$ بمتوسط حسابي 3.847 ، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى تطوير مهارات العاملين ورفع مستوى تأهيلهم في مجال المحاسبة البيئية والاستدامة.

كذلك جاءت مشكلة عدم توفر أنظمة معلومات محاسبية متطورة تدعم عمليات الإفصاح البيئي بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 3.993 بقيمة $t = 58.263$.

ومن ناحية أخرى، تشير النتائج إلى أهمية الجانب التنظيمي والرقابي، حيث جاءت عبارة غياب متطلبات رقابية واضحة من مصرف ليبيا المركزي فيما يخص الإفصاح البيئي بقيمة $t = 58.052$ ومتوسط 3.880 ، إضافة إلى عدم توفر نماذج تقارير أو أدلة تطبيقية عملية لمعايير GRI داخل المصارف، بمتوسط 3.933 بقيمة $t = 56.759$.

ويعكس ذلك وجود حاجة إلى مزيد من التنظيم والإرشادات التطبيقية التي تساعد المصارف على تنفيذ متطلبات الإفصاح بصورة أكثر وضوحًا واتساقًا.

رابعاً: تحليل التباين الأحادي ANOVA

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة للمجموعات محل الدراسة.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عدد من العبارات، حيث جاءت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 ، مما يشير إلى اختلاف استجابات أفراد العينة بين المجموعات في تلك العبارات.

جدول (5): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA

Sig.	F	العبارة / النتيجة
<0.001	187.379	تتابع إدارات المصارف التطورات الدولية الحديثة في مجال المحاسبة والإفصاح البيئي
<0.001	95.737	يوجد إدراك كافٍ داخل المصارف لمعايير GRI ودورها في الإفصاح المستدام
<0.001	44.513	توجد جهود داخل المصارف لنشر ثقافة الاستدامة والمسؤولية البيئية بين العاملين
<0.001	38.323	تبدي الإدارة العليا اهتمامًا بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف
<0.001	33.521	تدرك إدارات المصارف متطلبات الإفصاح عن الجوانب الاقتصادية وفق إرشادات GRI

وتوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات في معظم العبارات المختارة، حيث كانت قيم الدلالة Sig. أقل من 0.001، وتعد هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمد.

وكانت النتيجة المتعلقة بمتابعة إدارات المصارف للتطورات الدولية الحديثة في مجال المحاسبة والإفصاح البيئي من أقوى النتائج، إذ بلغت قيمة $F = 187.379$ ، مما يشير إلى وجود اختلافات واضحة بين المجموعات في تقدير هذه الممارسة.

كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بوجود إدراك لمعايير GRI ودورها في الإفصاح المستدام، حيث بلغت قيمة $F = 95.737$ ، وكذلك فيما يتعلق بوجود جهود لنشر ثقافة الاستدامة والمسؤولية البيئية بين العاملين، بقيمة $F = 44.513$.

وتشير هذه النتائج إلى أن مستوى الوعي والممارسات المتعلقة بالاستدامة والإفصاح البيئي يختلف باختلاف المجموعات محل الدراسة.

كذلك تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى اهتمام الإدارة العليا بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصارف، حيث بلغت قيمة $F = 38.323$ ، إضافة إلى وجود فروق في إدراك متطلبات الإفصاح عن الجوانب الاقتصادية وفق إرشادات GRI بقيمة $F = 33.521$.

خامساً تحليل الانحدار الخطي المتعدد

بههدف اختبار أثر مستوى إدراك المصارف الليبية لمفاهيم المحاسبة البيئية وأهدافها، واهتمام الإدارة العليا بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف، على ممارسات الإفصاح المالي، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، باعتباره من الأساليب الإحصائية المناسبة لقياس أثر متغيرين مستقلين أو أكثر في متغير تابع، وتحديد مدى قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير التغير في المتغير التابع.

ويأتي استخدام هذا الاختبار استجابةً للتساؤل الرئيس للدراسة المتعلق بمدى تأثير مستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية على ممارسات الإفصاح المالي، وكذلك لاختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى إدراك المصارف الليبية لمعايير المحاسبة البيئية وفق GRI على ممارسات الإفصاح المالي".

وفي النموذج الإحصائي تم اعتماد ممارسات الإفصاح المالي كمتغير تابع، في حين تم إدخال متغيرين مستقلين، هما: معرفة المصارف الليبية بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها، واهتمام الإدارة العليا في المصارف بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف.

4.5.1 ملخص نموذج الانحدار

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن معامل الارتباط المتعدد بلغ ($R = 0.855$) ، في حين بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.730$) ، ومعامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted } R^2 = 0.727$) ، كما بلغ الخطأ المعياري للتقدير (0.562).

وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن المتغيرين المستقلين يفسران نحو (73.0%) من التباين في ممارسات الإفصاح المالي، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة. وتُعد هذه القدرة التفسيرية مرتفعة نسبياً، بما يعكس أهمية المتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التغير في المتغير التابع.

جدول (6): ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

Std. Error of the Estimate	Adjusted R ²	R ²	R
0.562	0.727	0.730	0.855

4.5.2 اختبار معنوية نموذج الانحدار

للتأكد من معنوية نموذج الانحدار ككل، تم استخدام اختبار تحليل التباين الخاص بنموذج الانحدار (ANOVA)، وقد أظهرت النتائج أن قيمة (F) بلغت (198.924)، بمستوى دلالة إحصائية ($\text{Sig.} < 0.001$)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05). وعليه، فإن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتمتع بمعنوية إحصائية، مما يدل على أن المتغيرين المستقلين مجتمعين لهما أثر ذو دلالة إحصائية في المتغير التابع، وأن النموذج المستخدم صالح لتفسير العلاقة محل الدراسة.

جدول (7): اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي المتعدد

مصدر التباين	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	125.711	2	62.856	198.924	<0.001
Residual	46.449	147	0.316		
Total	172.160	149			

4.5.3 معاملات الانحدار وتفسير أثر المتغيرات المستقلة

أظهرت نتائج معاملات الانحدار أن متغير معرفة المصارف الليبية بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها له أثر موجب ودال إحصائياً في ممارسات الإفصاح المالي، حيث بلغ معامل الانحدار غير المعياري ($B = 0.255$)، ومعامل الانحدار المعياري ($\text{Beta} = 0.274$)، وبلغت قيمة ($t = 4.531$)، بمستوى دلالة ($\text{Sig.} < 0.001$). وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى معرفة المصارف بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها يرتبط بارتفاع مستوى ممارسات الإفصاح المالي. كما أظهرت النتائج أن متغير اهتمام الإدارة العليا في المصارف بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف له أثر موجب ودال إحصائياً في ممارسات الإفصاح المالي، حيث بلغ معامل الانحدار غير المعياري ($B = 0.655$)، ومعامل الانحدار المعياري ($\text{Beta} = 0.638$)، وبلغت قيمة ($t = 10.551$)، بمستوى دلالة ($\text{Sig.} < 0.001$).

وتشير قيمة معامل Beta إلى أن اهتمام الإدارة العليا يمثل المتغير الأكثر تأثيراً نسبياً ضمن النموذج، إذ بلغت قيمة Beta له (0.638)، مقارنة بقيمة Beta البالغة (0.274) لمتغير معرفة المصارف بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها، مما يعكس أهمية الدور الذي تؤديه الإدارة العليا في دعم الممارسات المرتبطة بالإفصاح المالي والبيئي.

جدول (8): معاملات الانحدار الخطي المتعدد

المتغير	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
الثابت	0.148	1.332	—	0.111	0.148
معرفة المصارف الليبية بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها	0.255	0.056	0.274	4.531	<0.001
اهتمام الإدارة العليا في المصارف بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف	0.655	0.062	0.638	10.551	<0.001

4.5.4 معادلة الانحدار

بناءً على معاملات الانحدار غير المعيارية، يمكن التعبير عن نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالمعادلة الآتية:

$$Y = 0.148 + 0.255X_1 + 0.655X_2$$

حيث:

Y = ممارسات الإفصاح المالي.

X_1 = معرفة المصارف الليبية بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها.

X_2 = اهتمام الإدارة العليا في المصارف بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف.

وتوضح المعادلة أن زيادة مستوى معرفة المصارف بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها بمقدار وحدة واحدة تؤدي، في ظل ثبات المتغير الآخر، إلى زيادة متوقعة في ممارسات الإفصاح المالي بمقدار (0.255) وحدة، في حين أن زيادة اهتمام الإدارة العليا بالآثار البيئية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة متوقعة في ممارسات الإفصاح المالي بمقدار (0.655) وحدة.

4.5.5 التعليق على نتائج الانحدار

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة في ممارسات الإفصاح المالي. كما تشير قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.730$) إلى أن النموذج يمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة نسبياً، حيث تمكن المتغيران المستقلان من تفسير ما نسبته (73.0%) من التغير في المتغير التابع.

وتوضح النتائج كذلك أن اهتمام الإدارة العليا بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف يمثل العامل الأكثر تأثيراً نسبياً في النموذج، وهو ما يمكن تفسيره بأن دعم الإدارة العليا وتبنيها لقضايا الاستدامة والمحاسبة البيئية يوفران البيئة التنظيمية اللازمة لتطوير ممارسات الإفصاح المالي والبيئي.

كما أن وجود أثر موجب ودال إحصائياً لمعرفة المصارف بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها يؤكد أن رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين في المصارف يمثل مدخلاً مهماً لتعزيز الممارسات المرتبطة بالإفصاح المالي.

وبناءً على النتائج الإحصائية لنموذج الانحدار، يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمستوى إدراك المصارف للبيئة لمعايير المحاسبة البيئية وفق GRI على ممارسات الإفصاح المالي، وذلك في حدود المتغيرات المستقلة التي تم إدخالها في نموذج الانحدار.

نتائج الدراسة

في ضوء التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. وجود معوقات واضحة أمام تطبيق المحاسبة والإفصاح البيئي في المصارف الليبية.

2. يمثل ضعف أنظمة المعلومات المحاسبية أحد أبرز المعوقات، وهو ما يحد من قدرة المصارف على جمع ومعالجة وعرض البيانات البيئية بصورة مناسبة .
3. تمثل ارتفاع تكاليف تطبيق المعايير عائقاً رئيسياً أمام المصارف، خاصة في ظل محدودية الموارد المتاحة .
4. وجود ضعف في التنسيق بين الإدارات المسؤولة عن المعلومات المالية والبيئية .
5. وجود نقص في البيانات والمعلومات البيئية الدقيقة اللازمة لإعداد تقارير إفصاح موثوقة .
6. وجود حاجة واضحة إلى تطوير التدريب والتأهيل في مجال المحاسبة البيئية والاستدامة .
7. وجود حاجة إلى متطلبات رقابية وتشريعية أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالإفصاح البيئي .
8. أظهرت النتائج وجود فروق معنوية بين المجموعات في مستوى الوعي والممارسات المتعلقة بالاستدامة والإفصاح البيئي .
9. أظهر تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود نموذج ذي دلالة إحصائية لتفسير ممارسات الإفصاح المالي، حيث بلغت قيمة ($F = 198.924$) وبمستوى دلالة ($\text{Sig.} < 0.001$)، مما يؤكد معنوية نموذج الانحدار ككل.
10. بلغ معامل الارتباط المتعدد ($R = 0.855$)، بينما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.730$)، مما يشير إلى أن المتغيرين المستقلين في النموذج يفسران نحو (73.0%) من التباين في ممارسات الإفصاح المالي.
11. أظهرت النتائج وجود أثر موجب ودال إحصائياً لمعرفة المصارف الليبية بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها في ممارسات الإفصاح المالي، حيث بلغ معامل Beta المعياري (0.274)، وقيمة ($t = 4.531$)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig.} < 0.001$).
12. أظهرت النتائج وجود أثر موجب ودال إحصائياً لاهتمام الإدارة العليا في المصارف بالآثار البيئية المرتبطة بأنشطة المصرف في ممارسات الإفصاح المالي، حيث بلغ معامل Beta المعياري (0.638)، وقيمة ($t = 10.551$)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig.} < 0.001$).
13. أظهر معامل Beta أن اهتمام الإدارة العليا يمثل المتغير الأكثر تأثيراً نسبياً في ممارسات الإفصاح المالي ضمن نموذج الدراسة، مقارنةً بمعرفة المصارف بمفهوم المحاسبة البيئية وأهدافها.
14. بناءً على نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حظيت الفرضية الرئيسية للدراسة بالدعم الإحصائي، بما يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة المدروسة في ممارسات الإفصاح المالي.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية داخل المصارف بما يسمح بجمع وتصنيف وتحليل البيانات البيئية وإدراجها ضمن نظم التقارير .
2. وضع إطار رقابي وتشريعي واضح للإفصاح البيئي مع تحديد الحد الأدنى من المعلومات البيئية التي ينبغي على المصارف الإفصاح عنها .
3. تكثيف برامج التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف في مجالات المحاسبة البيئية والاستدامة والإفصاح وفق معايير GRI.
4. تعزيز التنسيق بين الإدارات المالية والمحاسبية والإدارات المعنية بالاستدامة والمخاطر لضمان تكامل البيانات المالية والبيئية .
5. زيادة اهتمام الإدارة العليا بقضايا الاستدامة والآثار البيئية، لأن دعم الإدارة العليا يعد عاملاً أساسياً في نجاح عملية التطبيق .

6. تعزيز دور الإدارة العليا في المصارف الليبية في دعم تطبيق المحاسبة البيئية والإفصاح المستدام، من خلال إدراج الاعتبارات البيئية ضمن السياسات والاستراتيجيات المصرفية، وتوفير الدعم التنظيمي والموارد اللازمة لتطوير ممارسات الإفصاح المالي والبيئي، وذلك في ضوء ما أظهره تحليل الانحدار من أن اهتمام الإدارة العليا يمثل المتغير الأكثر تأثيراً نسبياً في النموذج.

7. رفع مستوى المعرفة والوعي لدى العاملين في المصارف بمفاهيم المحاسبة البيئية وأهدافها ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، من خلال برامج تدريبية متخصصة ومستمرة، بما يسهم في تعزيز قدرة المصارف على تطوير ممارسات الإفصاح المالي والبيئي.

ثالثاً: قائمة المراجع :

أولاً المراجع العربية

1. محمد، كريمة حسن. (2020). تقييم مدى فاعلية مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة على جودة الأرباح المحاسبية في البنوك المصرية: دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة، جامعة الأزهر .
2. عوض، محمد. (2019). مدى التزام القطاع المصرفي الفلسطيني بالمسؤولية الاجتماعية (دراسة تحليلية)
3. مطر، محمد، & الدعاس، أحمد. (2015). تطوير نموذج تقارير الاستدامة وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) دراسة تطبيقية على البنك العربي .
4. العلي، عبد الكريم. (2017). المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (2)33، 125-150.
5. عاشور، محمود. (2020). المحاسبة البيئية ومتطلبات الإفصاح في ظل الاستدامة. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، (1)57، 89-115.
6. العلي، أحمد. (2017). المحاسبة البيئية وأثرها على جودة التقارير المالية. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة.
7. عاشور، محمد. (2020). الإفصاح البيئي كمدخل لتعزيز الشفافية في المؤسسات المالية. مجلة البحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية.
8. العيساوي، علي. (2019). تحديات تطبيق المحاسبة البيئية في المصارف الليبية. المؤتمر الدولي للمحاسبة والاستدامة، جامعة مصراتة.

ثانياً الدراسات الأجنبية

1. Avramopou, A., Koliousis, I., McWilliams, A., & Siegel, D. (2019). Corporate social responsibility and sustainable development goals: Evidence from the banking sector. Sustainability.
2. Marin-Hernandez, S., & Ortiz-Martinez, E. (2019). Profitability and corporate social responsibility in the banking sector. Sustainability.
3. Hermawan, A., & Gunardi, A. (2019). Motivation for disclosure of corporate social responsibility: Evidence from banking industry. Journal of Accounting and Investment.
4. El-Mousawi, H., & Trabulsi, S. (2019). The impact of corporate social responsibility on financial performance in Lebanese banks. International Journal of Business Research.
5. Aras, G., Tezcan, N., & Furtuna, O. K. (2018). Multidimensional corporate sustainability performance evaluation: Evidence from Turkish banks. Ecological Indicators.

6. Kumar, K., Singh, A., & Sharma, R. (2018). Sustainability reporting practices in Indian banking sector: An analysis based on GRI-G4. *Asian Journal of Sustainability and Social Responsibility*.
7. Mchavi, J., et al. (2017). Environmental pressures and sustainability disclosure practices in banking sector. *Journal of Environmental Accounting*.
8. Gambetta, N., et al. (2017). The influence of sustainability disclosure on risk in financial institutions. *Journal of Financial Regulation and Compliance*.
9. Nobanee, H., & Ellili, N. (2016). Corporate sustainability disclosure in UAE banks. *Social Responsibility Journal*.
10. Jennifer, H., et al. (2015). Financial reporting quality and corporate social responsibility disclosure. *Journal of Accounting and Public Policy*.
11. Carnevale, C., & Mazzuca, M. (2014). Sustainability report and bank valuation: Evidence from European stock markets. *Business Ethics: A European Review*.
12. Sobhani, F. A., Amran, A., & Zainuddin, Y. (2012). Sustainability disclosure in the banking sector: Evidence from Bangladesh. *Journal of Cleaner Production*.
13. Gray, R., Owen, D., & Adams, C. (2014). *Accountability, Social Responsibility and Sustainability: Accounting for Society and the Environment*. Pearson Education.
14. Hahn, R., & Kühnen, M. (2013). "Determinants of sustainability reporting: A review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research." *Journal of Cleaner Production*, 59, 5–21.
15. Elkington, J. (2018). *20 Years of the Triple Bottom Line: Towards a Future-Fit Business*. *Harvard Business Review*.
16. Salem Najeb Abdul Salam Hussein. (2025). The Readiness of Libyan Commercial Banks to Implement International Financial Reporting Standard (IFRS) 18: A Case Study of the National Commercial Bank in Al-Bayda City. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 1(4), 783–798. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.354>

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.